

مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة



إعداد
د. جمال الدين زروق

الدايرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

2011

صندوق النقد العربي

مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة

إعداد

د. جمال الدين زروق

قدمت صبيغة أولى من الورقة في " ندوة السوق الخليجية المشتركة من التعاون إلى التكامل " التي نظمتها وزارة المالية بدولة الإمارات بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عقدت في دبي، بتاريخ 7 نوفمبر 2010.

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي وتبقى معبرة عن وجهة نظر معدّها.

المحتويات

الصفحة

1	مقدمة
3	أولاً: السوق الأوروبية المشتركة
5	ثانياً: السوق الخليجية المشتركة: الإنجازات ومتطلبات العمل على استكمالها
16	ثالثاً: أوجه تباين تجرتي السوق الخليجية والسوق الأوروبية المشتركة
20	خاتمة

مقدمة

يشكل التكامل الاقتصادي على الصعيدين العربي والخليجي أحد أهم أهداف التعاون التي وضعتها الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية. فمن بين أشكال التعاون الاقتصادي التي سبقت تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في العام 1964 بهدف تحرير التجارة البينية العربية ومن ثم تحرير انتقال رأس المال والعمالة. غير أن عضوية السوق العربية المشتركة لم تشمل جميع الدول العربية، بل اقتصر على عدد محدود منها، بالإضافة إلى كونها لم تتضمن الآليات المناسبة لتحرير التجارة، كما أن القدرة الإنتاجية للدول العربية آنذاك لم توفر الدوافع المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة. ولقد كان ضعف التكامل بين الهياكل الإنتاجية والتجارية وتخلف البنية الأساسية والمؤسسات المصرفية والمالية لدعم الترابط الاقتصادي بين الدول العربية من الأسباب الرئيسية التي قلصت من فاعلية السوق العربية المشتركة ومن توسع عضويتها.

وفي العام 1974، وبعد تعديل أسعار النفط العالمية وما ترتب عنه من تضاعف دخول الدول العربية المصدرة للنفط، وتراكم الفوائض المالية لديها، اتجهت الدول العربية إلى إستراتيجية أخرى للتكامل تعتمد بصورة أساسية على المشروعات المشتركة. وبناء عليه، أقيمت خلال عقد السبعينات من الألفية الماضية مشاريع عربية مشتركة في قطاعات عديدة كالزراعة والإنتاج الحيواني والتعدين والنقل البحري. غير أن تلك المشاريع المشتركة كما وحجماً لم تمثل إلا نسبة ضئيلة من النشاط الاقتصادي الكلي للدول العربية المساهمة فيها. وخلال فترة الثمانينات من الألفية الماضية، تبنت الدول العربية شكلاً آخر للتكامل الاقتصادي، يقوم على أساس إنشاء وتنمية التكامل الإقليمي بين عدد محدود من الدول. وقد شهدت تلك الفترة ظهور تكتلات إقليمية عربية مصغرة كان في طليعتها إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعقب ذلك إنشاء الاتحاد المغاربي.

وإن كانت العوامل السياسية قد لعبت دوراً هاماً في قيام هذين التكتلين، إلا أن تطور اقتصادات الدول العربية، خاصة في مجالات التصنيع والبنية التحتية، قد ساعد على دعم المبرر الاقتصادي في تحقيق التكامل الإقليمي المصغر. وقد قطع مجلس التعاون لدول الخليج العربية مراحل هامة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه، والتي شهدت الانتقال التدريجي من مرحلة إلى أخرى ابتداءً من إنشاء منطقة التجارة الحرة مروراً بالاتحاد الجمركي الخليجي وباستكمال السوق الخليجية المشتركة، على أن ينتهي ذلك بالاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة مستقبلاً.

ولقد تزامنت بدايات مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، وبوجه خاص تسارع التكامل الاقتصادي الأوروبي مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية الموحدة بحلول العام 1992. وتشكل التجربة الأوروبية أنجح ظاهرة إقليمية للتكامل الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك كانت التجربة الأوروبية ولا تزال نموذجاً مطروحاً للاقتداء به سواء في إطار مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، أو لمجموعات دولية أخرى في العالم. ويشكل التطرق للتجربتين الخليجية والأوروبية موضوع هذه الورقة، حيث تتناول هذه الورقة تحليلاً مقارناً لتجربة السوق الخليجية المشتركة مع تجربة قيام السوق الأوروبية المشتركة، وذلك بإبراز مقومات نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة وسبل استفادة السوق الخليجية المشتركة منها في تعزيز التكامل بين دولها الأعضاء.

وتبدأ الورقة باستعراض تجربة السوق الأوروبية المشتركة مع إلقاء الضوء على العوامل المؤدية إلى إنجاح هذه السوق. ثم تتناول الورقة بالتحليل مراحل التكامل التي أنجزها مجلس التعاون الخليجي والجهود المبذولة لاستكمال متطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة. وأخيراً، تستعرض الورقة مقارنة لأوجه التماثل والاختلاف بين السوقين الخليجية والأوروبية بما يساعد

على تفهم النجاح الذي حققه التكامل الاقتصادي الأوروبي والدروس المستفادة من تجربة إقامته، وتختتم الورقة بخلاصة وملاحظات عامة حول التطورات المستجدة في سياسات الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

أولاً : السوق الأوروبية المشتركة

لقد نشأ الاتحاد الأوروبي الحديث على أساس اعتبارات سياسية، والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الأوروبية، وهما (Robert Schumann, Jean Monnet)، اللذان كانا يعتقدان أن التكامل الاقتصادي بين فرنسا وألمانيا ممكن عن طريق إنشاء سوق مشتركة حقيقية في الفحم والحديد والصلب، مما يشكل الدعامة لبناء مصالح اقتصادية مشتركة والتصدي للعداوة التاريخية وإبطال الحروب بين هاتين الدولتين. وقد نشأ التحالف التجاري الأوروبي بين ست دول بإخضاع صناعتي الفحم والحديد في هذه الدول إلى سلطة موحدة، تسمى السلطة الأوروبية الموحدة للفحم والحديد، والتي أنشئت العام 1951. ولقد استهدفت المرحلة الأولى من التكتل الأوروبي بناء المصالح الاقتصادية للحيلولة دون أن تستخدم أي من الدول الأوروبية الأعضاء في هذا التكتل مواردها الطبيعية مثل الفحم والحديد لأغراض التصنيع العسكري أو غيرها. ولهذه السلطة صلاحيات فرض حصص للإنتاج وتحديد الأسعار الدنيا والأسعار العليا وتعزيز القوانين الوطنية للمنافسة الحرة. ومنذ ذلك الوقت توصل الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء سوق أوروبية موحدة في العام 1992. ومنذ منتصف عام 2004، توسع عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من 15 دولة عضو إلى 27 دولة عضو حالياً.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي اليوم من أكثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية تطوراً، حيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في تجارته البينية التي تشكل أعلى حصة في إجمالي تجارته، وذلك مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى. فقد بلغت حصة التجارة البينية للاتحاد الأوروبي (سواء من جانب

الصادرات أو الواردات) نحو 66 في المائة من إجمالي تجارته الخارجية في عام 2008. كما حقق الاتحاد الأوروبي زيادة في التبادل التجاري فيما بين الصناعات الأوروبية (Intra-Industry Trade)، الأمر الذي يمكن اعتباره نوعاً من زيادة التجارة في قطاع السلع المصنعة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الحديث بدوله الأعضاء (27) أكبر مصدر في العالم حيث تبلغ قيمة الصادرات إلى خارج الاتحاد الأوروبي 1,928 مليار دولار في عام 2009، وأن حصتها في الصادرات العالمية تشكل حوالي 15.9 في المائة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أيضاً أكبر مستورد في العالم، إذ تبلغ قيمة الواردات (من خارج الاتحاد) 2,300 مليار دولار، وحصتها في الواردات العالمية في عام 2009 نحو 18.3 في المائة، (منظمة التجارة العالمية WTO)، (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1)

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة عام 2009

(مليار دولار ونسبة مئوية)

التجمعات	الصادرات البينية	الواردات البينية	الحصة في الصادرات الإجمالية (%)	الحصة في الواردات الإجمالية (%)	الصادرات خارج التجمع	الواردات خارج التجمع	الحصة في الصادرات الإجمالية (%)	الحصة في الواردات الإجمالية (%)
الاتحاد الأوروبي (27)	3,993	3,993	67.4	63.5	1,928	2,302	32.6	36.5
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	31	16.0	6.0	6.2	486.3	324.2	94.0	95.3
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	86.5	77.5	8.3	11.1	961.2	620.5	91.7	88.9
رابطة دول الماركوسور (MERCOSUR)	42	44	15.1	17.1	237	214	85.3	82.9
رابطة دول آسيان (ASEAN)	252	229	25.5	24.4	737	709	74.4	75.6

مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت).

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر).

دول الماركوسور (الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي والبيرواغواي).

دول آسيان (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بالإضافة إلى بروناي، كمبوديا، اللاوس، مينمار وفيتنام).

المصدر: منظمة التجارة العالمية (International Trade Statistics 2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010.

وفي جانب السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، وخاصة في شقها الزراعي، فإن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفاة في إطار الاتحاد تنفق على البرنامج الزراعي للاتحاد، والذي منح الدعم المباشر للمنتجين الزراعيين في داخل الاتحاد، بالإضافة إلى دعم الصادرات الزراعية. كما يعتبر نظام المواصفات الفنية العالية الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي على الواردات الصناعية غير الأوروبية، والإجراءات الصحية والحجر الصحي (Sanitary and Phytosanitary Measures) المفروضة على الواردات الزراعية، كل هذه وسائل وأساليب أدت إلى تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى حساب تجارتها مع بقية دول العالم (البنك الدولي، GEP 2005). ولذلك، فإن مدى نجاح الاتحاد الأوروبي في الإسهام في دعم الرفاهة الاقتصادية العالمية، وخاصة فيما يخص دعم الرفاهة الاقتصادية لشركائه التجاريين من الدول النامية، يعتمد على مدى تحرير السياسة الزراعية وإزالة القيود الكمية أمام السلع المصنعة المستوردة من الدول غير الأعضاء فيها ومنها الدول النامية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية، من أهم الموضوعات في هذه المفاوضات تحرير تجارة السلع الزراعية وإزالة أو تخفيض الدعم المحلي للإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تخفيض التعرفة الجمركية والحواجز غير الجمركية على السلع المصنعة.

ثانياً : السوق الخليجية المشتركة: الإنجازات ومتطلبات العمل على استكمالها

لعل من المفيد في بداية الحديث، استعراض أشكال ودرجات التكامل الاقتصادي التي تشكل أهمية خاصة في تحديد عمق التكامل والمكاسب التي يمكن تحقيقها. يبدأ التكامل الاقتصادي

بأبسط درجة له تتمثل في إنشاء منطقة التجارة الحرة، التي تقتصر على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، مع الإبقاء على حرية فرض نسب الرسوم الجمركية أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة، بالإضافة إلى وجود قواعد لحماية المحتوى الوطني للسلع المستفيدة من الإعفاءات الجمركية، والتي تعمل على منع السلع المستوردة من خارج المنطقة من الاستفادة من الإعفاءات الجمركية داخلها.

ويمثل الاتحاد الجمركي درجة أكثر تقدماً من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث ينطوي على درجة من تنسيق السياسات الجمركية والتجارية والصناعية. ومن أهم ميزاته توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، مما يبسط تطبيق قاعدة المحتوى الوطني وقواعد المنشأ. بالإضافة، لا يمكن لأي دولة عضو في الاتحاد أن تعتمد إلى زيادة التعرفة الجمركية من جانب واحد، لأن مثل هذا الإجراء لا بد وأن يخضع لموافقة بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي. ويتطور الاتحاد الجمركي إلى درجة تكوين سوق مشتركة، وتقوم السوق المشتركة على استكمال الحريات الأربع، وهي حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وحرية حركة الخدمات، وحرية حركة رأس المال، وأخيراً حرية تنقل الأفراد وتمتعهم بمعاملة المواطن في أي دولة من دول السوق. ثم تتحول السوق المشتركة في مرحلة متقدمة إلى جماعة اقتصادية وبعدها إلى سوق موحدة تلتزم بتنسيق شامل للسياسات الاقتصادية من خلال إنشاء اتحاد نقدي وقيام بنك مركزي موحد وإصدار عملة موحدة، وهي مرحلة التكامل الأعلى بين اقتصادات الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمسيرة التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية، فقد تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981، وذلك في ضوء الاتفاقية الاقتصادية المشتركة التي نصت على إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات في مرحلة أولى، على أن يليها توحيد التعرفة

الجمركية في مرحلة لاحقة. ولقد دأبت دول المجلس منذ قيامه على تحرير التجارة السلعية فيما بينها كما انتهجت نظاماً تجارياً مع خارج دول المجلس اتسمت بتدني الحواجز الجمركية وغير الجمركية وحرية انتقال رؤوس الأموال وتبني سياسات متحررة لاستقدام العمالة الأجنبية.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، فقد ظلت درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس محدودة نسبياً، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج واعتمادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز إلى الدول الصناعية والحاجة إلى استيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية بالدرجة الأولى، مما جعل نمط منطقة التجارة الخليجية الحرة يعتمد على الأسواق من خارج دول المجلس بالدرجة الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المجلس قامت منذ عقد الثمانينات من الألفية الماضية بإتباع استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات غير النفطية، ونجح عدد منها في اكتساب ميزة نسبية قوية في قطاعات عديدة مثل البتروكيماويات والألومنيوم والحديد والأسمنت. ومع بداية الألفية الحالية، حظيت سياسات التكامل الاقتصادي الخليجي بتحريك سريع نحو استكمال السوق الخليجية المشتركة. وخطت دول المجلس نحو هذه المرحلة المهمة من التكامل في ضوء قرار قمة ملوك ورؤساء دول المجلس المجتمعمة في مسقط في ديسمبر 2001، الذي حدد تاريخ بداية الاتحاد الجمركي لدول الخليج في بداية عام 2003، ومنذ ذلك التاريخ طبق الاتحاد الجمركي الخليجي التعرفة الجمركية الموحدة بواقع 5 في المائة على السلع المستوردة من خارج الدول الأعضاء. وفضلاً عن قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، أصبحت نظم التجارة الخارجية لدول المجلس أكثر اتساقاً مع الاتجاهات العالمية نحو تسارع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع بالقدرة على تنمية التجارة والاستثمار وبوضع أفضل للاستفادة من المشاركة في النظام التجاري العالمي، الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

مؤشرات أساسية عن التدفقات التجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي
عام 2009

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس	الاتحاد الاوروبي	
192,193	12,052	189,701	27,648	45,355	50,306	517,254	4,587,600	قيمة الصادرات - سلع (فوب - مليون دولار) الحصة في الصادرات العالمية للسلع (%)
170,514	10,863	95,568	20,437	24,922	17,909	340,212	4,732,655	قيمة الواردات - سلع (فوب - مليون دولار) الحصة في الواردات العالمية للسلع (%)
9,503	3,653	9,335	1,974	3,453	10,385	38,302	1,527,600	قيمة الصادرات - خدمات (مليون دولار) الحصة في الصادرات العالمية للخدمات (%)
4.7	23.3	4.7	6.7	7.1	17.1	6.9	25.0	حصة صادرات الخدمات في إجمالي صادرات (السلع + الخدمات) (%)
36,799	1,741	45,540	6,122	7,222	11,100	108,524	1,329,100	قيمة الواردات - خدمات (مليون دولار) الحصة في الواردات العالمية للخدمات (%)
1.17	0.06	1.45	0.19	0.23	0.35	3.45	42.29	حصة واردات الخدمات في إجمالي واردات (السلع + الخدمات) (%)
4,003	257	35,514	2,211	8,722	145	50,851	361,949	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (مليون دولار)
225,631	20,595	369,178	46,115	98,313	109,482	869,314	16,429,631	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) الحصة في الناتج المحلي العالمي (%)
5.066	1.215	25.373	3.173	1.639	3.657	40.123	498.313	عدد السكان (مليون نسمة)
44,538	16,951	14,550	14,534	59,984	29,938	21,666	32,971	متوسط نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي (دولار)

المصدر : صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة)، الأمم المتحدة (قاعدة بيانات UNSTAT) ومنظمة الأونكتاد (تقرير الاستثمار في العالم)، ومصادر وطنية أخرى.

ولقد انتقل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدماً بعد أن أقرت قمة ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007، إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من يناير 2008، وتم توجيه جميع السلطات المختصة في الدول الأعضاء باستكمال إصدار اللوائح التنفيذية والتشريعات اللازمة لمتطلبات قيام تلك السوق.

وتركزت جهود استكمال السوق الخليجية المشتركة في مرحلتها المتقدمة على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء. وقد ازدادت في

الأونة الأخيرة وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي بالمصادقة عليها، وإنشاء المجلس النقدي خلال العام الحالي.

ويتبين لنا مما تقدم أن السوق الخليجية المشتركة حققت إنجازات كبيرة في تعزيز التكامل بين دولها الأعضاء. وبوجه عام، يتوقع من استكمال السوق الخليجية المشتركة تحقيق فوائد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فعلى الصعيد الاقتصادي، يتوقع أن تسهم السوق المشتركة في تنمية الاقتصادات الخليجية وزيادة ترابطها ورفع قدرتها التنافسية وتحسين الوضع التفاوضي مع شركائها التجاريين. أما على الصعيد السياسي، فإن الموقع الجغرافي لدول السوق المشتركة وثرواتها الطبيعية تمثل قوة اقتصادية ومالية كبيرة على مستوى المنطقة العربية، مما يتطلب منها مواقف موحدة من القضايا الأمنية الدولية، بما يحمي مصالحها واستقرار المنطقة بكاملها. ولعل من المفيد استعراض بعض المكاسب الاقتصادية التي سجلتها السوق الخليجية المشتركة وكذلك الجوانب التي تتطلب بذل المزيد من الجهود الحثيثة لاستكمال هذه السوق، وسوف يركز التحليل الآتي على تقييم أبرز الإنجازات في مجالات الحريات الأربع التي سبقت الإشارة لها.

حرية حركة السلع

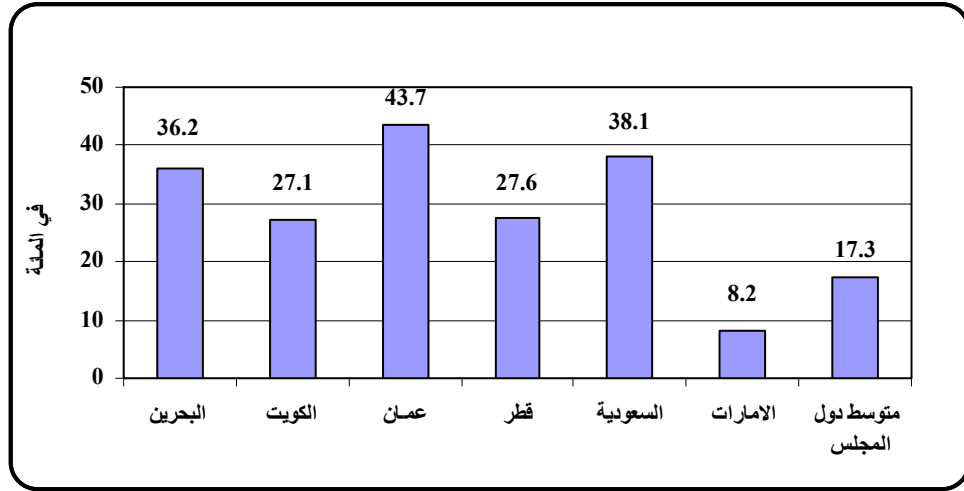
ففي مجال حرية حركة السلع، فقد تضاعفت قيمة التجارة البينية الخليجية بحوالي خمس مرات بين عامي 1982 و2009، حيث بلغ متوسطها* نحو 24 مليار دولار في عام 2009. أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لدول مجلس التعاون، فقد شكلت حصة الصادرات البينية نحو 6 في المائة من الصادرات الخليجية في عام 2009، غير أن حصة

* (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.

الصادرات البينية الخليجية غير النفطية تزيد كثيراً عند احتسابها كنسبة للصادرات الخليجية غير النفطية، لتبلغ نحو 17 في المائة في المتوسط في عام 2009، وتتراوح بين نحو 8 في المائة بالنسبة للإمارات ونحو 44 في المائة بالنسبة لعمان، الشكل (1).

الشكل (1)

**أهمية الصادرات البينية غير النفطية في الصادرات غير النفطية
لدول مجلس التعاون الخليجي (عام 2009)**

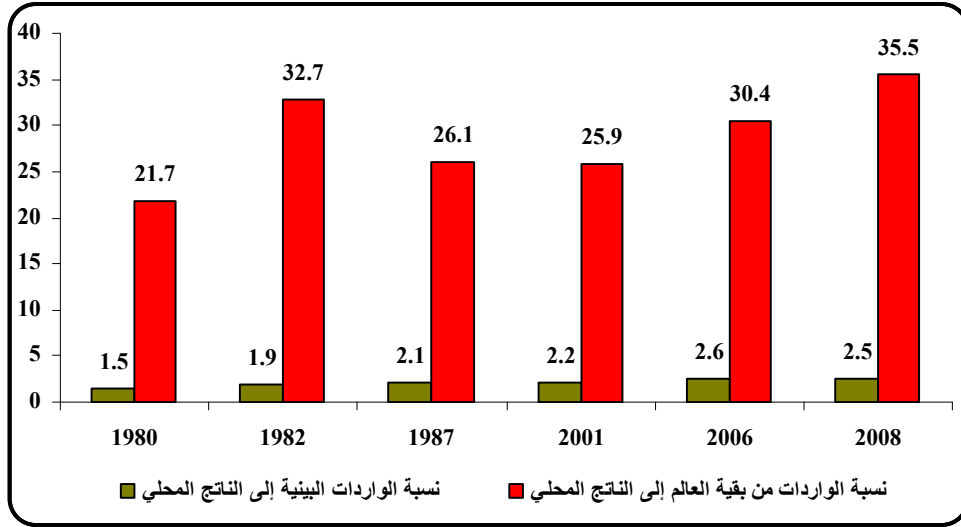


المصدر : قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، الأمم المتحدة UNSTATS ومصادر وطنية.

ولإلقاء بعض الضوء على أثر التعاون الخليجي في مجال تحرير التجارة البينية الخليجية على الاقتصادات الخليجية، وذلك خلال العقود الثلاث الماضية، والتي شهدت قيام منطقة للتجارة الحرة الخليجية في بداية العام 1982، ثم انتقل إلى مرحلة متقدمة بإنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003، فقد تم احتساب مؤشر يقيس حصة الواردات البينية الخليجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس كمجموعة، ومقارنتها بحصة الواردات الخليجية من بقية دول العالم كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، الشكل (2).

الشكل (2) - أ

تطور الأهمية النسبية للتجارة البينية والتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون
(الواردات البينية والواردات من بقية دول العالم
منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي)



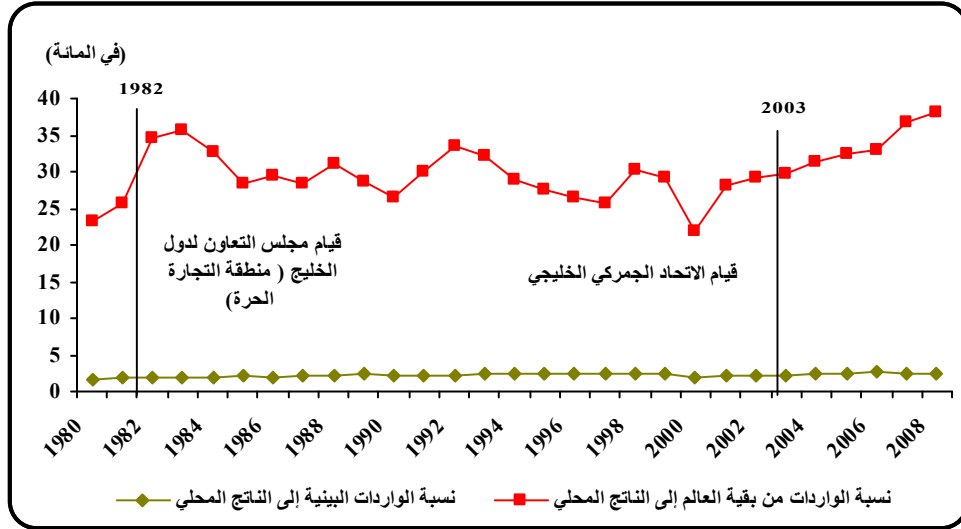
المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

ويعكس هذا المؤشر تطور انفتاح اقتصادات دول المجلس على بعضها البعض بالمقارنة مع تطور انفتاح اقتصادات دول المجلس على بقية العالم. ويعني ارتفاع هذا المؤشر بالنسبة للواردات البينية تزايد انفتاح الاقتصادات الخليجية على بعضها البعض، وكذلك الأمر بالنسبة لارتفاع مؤشر الواردات الخليجية من بقية دول العالم. ويتبين أن الزيادات في قيمة الواردات من خارج دول المجلس كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى من الزيادات في قيمة الواردات البينية كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. ويشير ذلك إلى استفادة التجارة الخارجية أكثر من استفادة التجارة البينية لدول المجلس من قيام منطقة التجارة الحرة الخليجية، ومن بعدها قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، وقد يفسر ذلك بأن القاعدة الإنتاجية لدول المجلس لم

تتطور كثيراً وبما يتناسب وحاجة الأسواق الخليجية، كما أن الصناعات التي أقامتها دول المجلس، خاصة البتروكيماويات والألومنيوم تنتج بأحجام أكبر بكثير مما يمكن أن تستوعبه الأسواق الخليجية.

الشكل (2) - ب

تطور حصة الواردات البينية والواردات من بقية دول العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي



المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات اتجاهات التجارة الخارجية (Direction of Trade statistics) والتقارير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة).

وفي جانب آخر، يشير تطور قيمة الواردات من بقية دول العالم كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن هذه الواردات تأثرت بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تراجع خلال فترات الانكماش الاقتصادي في دول المجلس في عقد الثمانينات، وفي بداية هذه الألفية، ثم عادت إلى الارتفاع في ضوء الانتعاش الاقتصادي لدول المجلس خلال الفترة 2003-2008. في حين لم تشهد اتجاهات مؤشر الواردات البينية كنسبة في مجمل الناتج المحلي الخليجي تذبذبات تذكر خلال الفترتين.

وفي جانب السياسة التجارية المتعلقة بحركة السلع، تعمل دول المجلس على استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي كالاتفاق وتطبيق آلية دائمة لتوزيع الإيرادات الجمركية بين دول المجلس. ولا تزال الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية تحتفظ بصلاحيات سيادية في وضع واعتماد المواصفات والإجراءات الفنية الأخرى ومنح شهادات المطابقة وعلامات الجودة، في حين يتعين أن تتحول هذه الصلاحيات إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الجهاز الخليجي الموحد الذي أنشئ في عام 2002 لإعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات، والمساهمة في تقليص العوائق الفنية للتجارة.

حرية حركة الخدمات

وفي مجال حرية حركة الخدمات، فقد أزيل الشق الأكبر من الحواجز أمام حق التواجد التجاري، حيث أصبح مسموحاً للبنوك فتح فروع لها في الدول الأعضاء، كما تزايد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية. غير أن حرية حركة الخدمات بين دول المجلس لا تزال تعترضها إجراءات القطاع العام واستخدام التدابير الاستثنائية (Discretionary Measures) كالقوائم السلبية التي تحكم الاستثمار الخاص في العديد من الأنشطة النفطية وغير النفطية.

ولقد أخذ مبدأ إلغاء احتكار القطاع العام لخدمات البنية الأساسية كالاتصالات والتعليم والصحة، والخدمات المرئية والسمعية يلقى مزيداً من القبول لدى دول مجلس التعاون. ولقد توجهت هذه الدول إلى تنفيذ برامج الخصخصة لتقليص مساهمة القطاع العام في الاقتصاد الوطني والعمل على إيجاد منافسة في السوق من خلال تعدد المنتجين للخدمات بما يؤدي إلى الحصول عليها بتكلفة أقل ونوعية أفضل، ويسهم في تحسين كفاءة الاقتصاد والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

ولقد فتحت دول المجلس عدداً من قطاعات الخدمات أمام مشاركة القطاع الخاص. ففي قطاع الاتصالات، ألغت دول المجلس الاحتكار وتم منح تراخيص لشركات لتوريد خدمات الهواتف المتنقلة. هذا وسمحت أيضاً بعض دول الخليج بتأسيس شركات طيران يمتلكها القطاع الخاص والعمل كمنافس لشركات الطيران التي يمتلكها القطاع العام.

كما توجهت دول المجلس إلى تحسين البيئة التنظيمية لبعض الخدمات الأساسية كالاتصالات، وأنشأت هيئات إشراف مستقلة لتنظم القطاع من خلال مراقبة الأسعار والجودة ووضع قواعد المنافسة في السوق والرقابة عليها. ونظراً لكون هذه الإصلاحات لا تزال في بدايتها وكذلك المنافسة، فقد تركز دور الهيئات الرقابية للخدمات التي تم إنشاؤها على تحديد شروط منح التراخيص والأمور المتعلقة بشروط النفاذ للسوق.

وتظل أحد أهم العوامل في استكمال تحرير التجارة البينية للخدمات في إطار السوق الخليجية المشتركة المضي قدماً في تنفيذ برامج الخصخصة مصحوبة بجهود جماعية لتوحيد القوانين أو الاعتراف المتبادل للنظم التجارية الوطنية كقانون الشركات وتملك العقارات التجارية. كذلك فإن الاعتراف المتبادل للشهادات والمهارات والمهن والحرف ومبدأ المساوات للمعاملات الضريبية كلها تبقى متطلبات من الضروري استكمالها، وذلك ليس فقط لتحقيق حرية حركة الخدمات، بل أيضاً ستعزز حرية حركة تنقل الأفراد في السوق الخليجية، وتسهم في تحسين بيئة الأعمال وجعلها مواتية وأكثر جاذبية للاستثمار الخاص الخليجي والأجنبي وبما يؤدي إلى زيادة تنوع القطاع غير النفطي في الاقتصادات الخليجية.

حرية حركة رأس المال

وفي مجال حرية حركة رأس المال، تتسم أسواق المال في دول المجلس منذ أمد بعيد بحرية انتقال رؤوس الأموال، والتي ساهمت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستغلال

الموارد الطبيعية في دول المجلس وتدفع التقنية والمهارات الأجنبية واجتذاب الشركات العالمية إلى الأسواق الخليجية.

ويجري بالتدريج تحقيق التناغم (Harmonization) بين التنظيمات والرقابة الاحترازية على انتقال رؤوس الأموال بواسطة المصارف المحلية والمؤسسات المالية الأخرى، وتم السماح للمواطنين والأجانب بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية في جميع الدول الأعضاء في المجلس. وتبقى بعض الإجراءات التقييدية على حرية حركة رأس المال فيما بين دول المجلس، ومنها بوجه خاص ضرورة العمل على تناغم قوانين الاستثمار الأجنبي، وكذلك التدابير الاحترازية والضوابط الرقابية على المصارف المحلية، والعمل على إزالة القيود التمييزية أمام المستثمرين فيما يتعلق بتنظيم شراء وتملك الأصول المالية وبما يؤدي إلى تحرير حقيقي وتحسين نوعي للخدمات المصرفية والاستثمار عبر الحدود الخليجية.

حرية حركة تنقل الأفراد

وفي مجال حرية حركة تنقل الأفراد، فقد تزايد عدد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة للعمالة الأجنبية التي تعمل في دول المجلس، فمن المهم وجود نظام يسمح بتحرير حركة تنقل هذه العمالة، ومنها بوجه خاص العمالة المتخصصة، فيما بين أسواق العمل لدول المجلس بما يؤدي إلى مرونة أكثر وتقارب في مستويات الأجور، ويدعم استقرار الأسعار وتحفيز الإنتاجية في دول المجلس.

كما لا يزال تباين في أنظمة الرعاية الاجتماعية كالتأمين الاجتماعي والتقاعد في دول المجلس، الأمر الذي قد يحد من تنقل العمالة بين دول المجلس. غير أن الجهود المبذولة في إطار تحقيق

المواطنة الخليجية التي تقوم على تمتع مواطنو دول المجلس بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء قد تتوصل إلى تدليل هذه الفروقات في أنظمة الرعاية الاجتماعية والاعتراف المتبادل للمهارات والتخصصات والدبلومات الخليجية.

ثالثاً : أوجه تباين تجربتي السوق الخليجية والسوق الأوروبية المشتركة

لقد تبين لنا من خلال استعراض تجربتي السوق الخليجية والسوق الأوروبية المشتركة وجود تباين في مبررات قيام السوقين وأساليب تحرير التجارة البينية وآليات إدارة التكامل مع اختلاف آثار هذه العوامل على عمق التكامل الإقليمي، وفيما يلي استعراض لهذه الأوجه من التباين بين التجربتين.

تباين في مبررات قيام السوقين

ففي جانب المبررات، يمكن القول بأن قيام السوق الأوروبية المشتركة تكوّن على أسس اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. فقد نشأت السوق الأوروبية المشتركة من خلال إنشاء سوق مشتركة في الفحم والحديد والصلب وبناء مصالح اقتصادية مشتركة لتجنب استخدام هذه الموارد الطبيعية لأغراض التصنيع العسكري أو غيرها. وبناء عليه، أناطت الدول الأعضاء السلطة المشرفة على السوق صلاحيات واسعة لاتخاذ قرارات ملزمة للجميع. أما بالنسبة لمبررات قيام السوق الخليجية المشتركة، فقد تكوّن مجلس التعاون لدول الخليج على أسس سياسية لتحقيق أغراض اقتصادية تتمثل في دعم الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الخليجي كمرحلة تمهيدية يمكن أن تستخدم مستقبلاً لبناء كيان المجموعة الاقتصادية العربية على غرار المجموعة الأوروبية.

تباين في نمط التبادل التجاري البيني

فيما يتعلق بأساليب تحرير التجارة، فقد اعتمدت التجربة الأوروبية على تحرير التجارة البينية للسلع بحكم أن نمط التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الأعضاء قبل إنشاء السوق كان يتركز على التبادل السلعي والتبادل التجاري بين الصناعات الأوروبية (Intra-Industry Trade)، وبالتالي فقد كان الهدف من إنشاء الاتحاد الجمركي الأوروبي تحرير انسياب السلع إلى أسواق بعضها البعض. غير أن التجربة الأوروبية التي قامت في بداياتها على تحرير سوق السلع كمرحلة أساسية لا يمكن أن تكون قاعدة قوية يتعين إتباعها بالنسبة لبقية التجمعات الإقليمية في العالم. وبالنسبة لدول مجلس التعاون، فقد قام التكامل الخليجي في بداياته على إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتحرير التبادل السلعي والخدمي البيني، في حين كان نمط التبادل التجاري البيني لا يقوم على السلع أو الخدمات، حيث كانت تشكل التجارة السلعية البينية حصة ضئيلة في تجارتها الخارجية. ولقد كانت إحدى أهداف إنشاء منطقة التجارة الحرة الخليجية في العام 1982 دافعاً لتفعيل إستراتيجيات تنوع الإنتاج والتصنيع في الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط والسلع الأولية الأخرى. ولكن على الرغم من هذه الجهود، ظلت درجة اندماج الاقتصادات الخليجية محدودة نسبياً حتى عام 2001 حيث شهدت دول المجلس تحركاً لقيام الاتحاد الجمركي في عام 2003، واستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة.

وفي جانب آخر، فإن التجارب الحديثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي تبرز أهمية العمل بتحرير أسواق أخرى كسوق الخدمات وسوق العمل والأسواق المالية والمصرفية دون انتظار تحقيق التكامل في الهياكل الإنتاجية السلعية، وهي تعتبر في حقيقة الأمر أكثر الأسواق سرعة في التكامل وبما يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية للدول الأعضاء في التجمع.

تباين في طبيعة وأسس إدارة التكامل الاقتصادي في إطار التجربتين الأوروبية والخليجية

يوجد تباين بين التجربتين الأوروبية والخليجية فيما يتعلق بطبيعة مؤسسات التكامل وأساليب عملها وصلاحياتها. ففي حالة تجربة السوق الأوروبية المشتركة، فقد نص اتفاق روما (Treaty of Rome) الذي أنشئت بمقتضاه المجموعة الأوروبية الاقتصادية على أن تلعب مؤسسات "التكامل" ليس فقط دوراً لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء بل عهدت الاتفاقية لهذه المؤسسات صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة القطرية المتخصصة (Supranational Institutions) بحيث تقوم باتخاذ القرارات الاتحادية في العديد من المجالات وتلزم الأجهزة الوطنية المتخصصة بتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تتكون مؤسسات إدارة المجموعة الأوروبية المشتركة من جهاز تنفيذي (المفوضية الأوروبية)، وجهاز سياسي (المجلس الأوروبي) وجهاز قضائي (محكمة العدل الأوروبية)، وهذه الأجهزة التي لديها صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة القطرية، فقد لعبت دوراً حاسماً في تفعيل السوق الأوروبية المشتركة ودفعها إلى مراحل متقدمة للتكامل والذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي اليوم.

أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون، فقد احتفظت الدول الأعضاء بصلاحياتها السيادية في المجالات الاقتصادية المختلفة، وأنطقت موظفيها في الأجهزة الوطنية المتخصصة بصلاحيات التفاوض للتوصل إلى اتفاق واتخاذ القرارات المتعلقة باللوائح التنفيذية لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن مؤسسات التكامل الخليجي تدار على مستويين، فالمستوى الأول هو المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجالس الوزارية (التي يتفرع منها عدد من اللجان المتخصصة)، التي تقوم بإعداد الدراسات وتقديم التوصيات للمجلس الأعلى. أما المستوى الآخر، فيتعلق بالأمانة العامة لدول المجلس. كما تم

إنشاء عدد من الأجهزة المتخصصة كالهئية الخليجية للمواصفات والمقاييس والجهاز الخليجي للتحكيم التجاري، ومكتباً لتسجيل وإصدار شهادات البراءة وحقوق الملكية الفكرية.

وتبرز المقارنة المختصرة لمؤسسات التكامل الخليجي مع مؤسسات المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أهمية الإرادة السياسية في إناطة مؤسسات السوق المشتركة بصلاحيات سيادية اتحادية، وهي أشمل وأكثر إلزاماً من صلاحيات الأجهزة الوطنية المتخصصة لإدارة التكامل بصورة فاعلة. فعلى سبيل المثال، تنفرد مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة بصلاحيات القرارات الاتحادية المتعلقة بتوحيد السياسات كالسياسات الزراعية الموحدة والسياسات الصناعية وتقديم الدعم والمنافسة وآلية رقابة السوق المشتركة لحظر التحالفات ومنع استغلال الأوضاع الاحتكارية في السوق، وذلك من خلال اتخاذ القرارات الملزمة لجميع الدول الأعضاء، أو من خلال إخضاع الأنظمة الوطنية للاعتراف المتبادل كقوانين الشركات، والإجراءات الاحترازية والرقابية على المصارف والشهادات المهنية وغيرها. كذلك يتطلب إنجاز السوق المشتركة تواجد آلية جماعية لتوزيع المكاسب والأعباء كتوزيع الإيرادات الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي، وآلية لفض المنازعات على غرار محكمة العدل الأوروبية. غير أن تجربة السوق الخليجية المشتركة لا تزال تشهد عدم توصل الدول الأعضاء لاتفاق حول آلية دائمة لتوزيع الإيرادات الجمركية بين دول المجلس.

تباين في الظروف الدولية المواكبة لقيام السوقين

وفي جانب آخر، تشير تجربة السوق الأوروبية المشتركة إلى أن إحدى العوامل الهامة والتي سهلت التكامل بين دولها اتخاذها سياسات حمائية موحدة لدعم الإنتاج والتجارة الأوروبية البينية في ظروف تجارية ودولية تنسم بضعف النظام التجاري متعدد الأطراف. وأبرز مثال على ذلك السياسة الزراعية الموحدة للسوق الأوروبية المشتركة، التي تقوم على منح الدعم المباشر

للمنتجات الزراعية. وكذلك السياسات التجارية التي فرضت قيوداً كمية على الواردات من الدول النامية (بوجه خاص)، كلها كانت وسائل وأساليب أدت إلى تحول التجارة لصالح الدول الأعضاء على حساب التجارة من الدول خارج السوق الأوروبية المشتركة.

ولقد تغيرت الأوضاع التجارية الدولية منذ قيام السوق الأوروبية المشتركة، حيث شهد النظام التجاري العالمي انفتاحاً كبيراً وموجة من التحرير التجاري للأسواق سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وبالتالي لم يعد إنشاء السوق المشتركة ممكناً من خلال تحول تلك السوق إلى قلاع حصينة للحماية التجارية، وإنما على أساس التوجه والانفتاح على الخارج، وتقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر لتسريع استيعاب التقنيات الحديثة والمهارات، والتحالف مع التكتلات الاقتصادية ذات الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

خاتمة

يتبين لنا مما تقدم أن تجربة السوق الأوروبية المشتركة تعتبر تجربة وحيدة من نوعها في النظام التجاري العالمي المعاصر. ولذلك يتعين على دول مجلس التعاون، بوجه خاص، والدول العربية بوجه عام العمل على الارتقاء إلى مستويات متقدمة في التكامل في ضوء خصائص اقتصاداتها وبما يدعم التصنيع وارتفاع الطاقة الإنتاجية فيها واستيعاب الاستثمارات وتوفير الخدمات المساندة، كل ذلك بشكل عاملاً هاماً في تكافؤ المكاسب والتكاليف بين الدول الأعضاء وبقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء. إلا أن تجربة السوق الأوروبية تقدم نموذجاً بالغ الأهمية للتكامل في مجال الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعمق درجات التكامل بين الدول الأعضاء في السوق، وهي تلك الإصلاحات التي تعنى بتطوير آليات السوق المحلية كالسياسات الصناعية وسياسة المنافسة ونظام مشتريات الحكومة، وآلية رقابة السوق المشتركة لحظر التحالفات واحتكارات السوق، وتوحيد أو الاعتراف المتبادل

بالمواصفات الفنية، وتوحيد الأنظمة التجارية كقوانين الشركات وإنشاء هيئات إقليمية لتنظيم قطاعات الخدمات كالاتصالات والنقل، والاعتراف المتبادل بالشهادات والمهن وغيرها.

ولقد توصل الاتحاد الأوروبي الحديث إلى درجة عالية من التكامل الذي تدعمه الإرادة السياسية من الدول المنضمة إليه للمضي قدماً في انتهاج الإصلاحات الهيكلية التي تساعد على تحقيق التقارب الاقتصادي المنشود. وهذه الإصلاحات تشكل اليوم شرطاً أساسياً أمام الدول الجديدة التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي.

كذلك يمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي الحديث في مجال تنسيق السياسات النقدية والمالية التي تشكل القاعدة الأساسية للوحدة النقدية الأوروبية. ذلك أن الصعوبات التي يمر بها الاتحاد الأوروبي حالياً، في ضوء تفاقم العجزات المالية لعدد من الدول الأعضاء فيه وتأثيراتها على عملة اليورو، تشير إلى أهمية التزام الدول الأعضاء بالانضباط المالي لتجنب حدوث مخاطر نظامية (Systemic Risk) تهدد استقرار الأسواق المالية وبالتالي فقدان الثقة في عملة اليورو، وما يترتب عنه من مخاوف انسحاب بعض الدول الأعضاء من الاتحاد النقدي كنتيجة لذلك.